

البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

د: غردي محمد جامعة البليدة 2

تمهيد:

تشكل البطالة في الوقت الراهن أهم المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد مشكلة الدول النامية فحسب، بل أصبحت من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على هذه الدول كما تعتبر البطالة من معوقات التنمية. وتختلف نسب وأسباب البطالة من مجتمع إلى آخر ولذلك تباينت طرق التعامل معها من التجاهل التام إلى الدعم الجزئي أو الكلي للتخفيف من حدتها. وللبطالة آثار سلبية وخطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فهي تهدد الاستقرار والسلم في أي مجتمع تنفسي فيه هذه الظاهرة. وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من البطالة الناتجة عن قصور في استخدام الفئاض عنصر العمل بسبب زيادة السكان وعدم القدرة في الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إضافة إلى القيود المفروضة على تجديد قوى الإنتاج جراء توقف التنمية وتفاقم المديونية الخارجية في بعض هذه الدول مما دفعها لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الأمر الذي نتج عنه تطبيق وشروط صارمة، تمثلت في خصوصية عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية وتسريح الكثير من العمال ، مما خلف آثار سلبية على المجتمعات العربية ، وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في الوطن العربي ؟

وقصد الإلمام بجميع نقاط الموضوع ارتأينا التطرق إلى المحاور التالية :

- مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها؛

- أسباب البطالة في الوطن العربي؛

- الآثار الاقتصادية للبطالة في الوطن العربي ؛

- الآثار الاجتماعية للبطالة في الوطن العربي ؛

أولاً: مفهوم البطالة وأنواعها: تعتبر البطالة ظاهرة تعاني منها معظم دول العالم وهو ما دفع الكثير من المفكرين والباحثين إلى دراستها وتحليلها من كل الجوانب وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أ مفهوم البطالة: تعرض إلى مفهوم البطالة مجموعة من الباحثين والاقتصاديين كلها تصب في معنى واحد نذكر منها ما يلي:

- **البطالة:** هي عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه (01). كما تعرف على أنها التعطل (التوقف) الإلزامي أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من مجموعة الأفراد الذين هم في سن العمل، بين 15 و 60 سنة باستثناء كبار السن والمتقاعدين والعاجزين وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم في مجتمع ما ، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج(02). يقصد بها حالة عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهن تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد من هذا حالات الإضراب أو المرض أو الإصابة (03). كما تعرف على أنها اختلال بين جانبي الطلب عن العمل من ناحية والمعروض منه من ناحية أخرى (04).

من التعاريف السابقة نستنتج البطالة هي: التوقف الإلزامي أو الاختياري عن العمل للأشخاص الراغبين فيه مع قدرتهم على العمل في مهن تتفق واستعداداتهم مقدراتهم على ذلك ، وهذا راجع إلى اختلال بين جانبي الطلب عن العمل من ناحية والمعروض منه من ناحية أخرى

ب - أنواع البطالة:

- استنادا إلى التعاريف السابقة نجد أن للبطالة أنواع كثيرة يمكن تصنيفها إلى قسمين هما :
- 1- بطالة ناتجة عن ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف أدائها، ومن ثم محدودية قدرتها على توليد فرص عمل كافية، وتتمثل هذه البطالة في : البطالة التامة (الصريحة)، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية (الاختيارية) والدورية؛
 - 2 - بطالة ناتجة عن الركود الذي يتعرض له الاقتصاد، يكون ناتج عن أزمات اقتصادية، أو عن طريق برمج التثبيت والتكيف الهيكلي المشروط من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما تعرضت له بعض الدول العربية وتتمثل في البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية؛
 - 3- ويضاف إلى هذين القسمين البطالة الناتجة عن إحلال الآلة مكان العامل، وهو ما نسميه بالمكنتنة، ويطلق عليها البطالة الفنية (التكنولوجية).
- ثانيا - أسباب البطالة في الوطن العربي:** إن تباين نسب البطالة في الدول العربية راجع لاختلاف أسبابها من دولة إلى أخرى، الأمر الذي دفع بالاقتصاديين وحتى الاجتماعيين للبحث عن أسبابها ونتائجها وكيفية التعامل معها. قبل الإشارة إلى أسباب البطالة في الدول العربية، ارتأينا أن نقدم بالإيجاز أهم أسباب البطالة في الدول المتقدمة.
- أ - أسباب البطالة في الدول المتقدمة.** رغم تقدم هذه الدول، ونموها الاقتصادي إلا أنها تعاني من هذه المشكلة ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين وهما: التقدم التكنولوجي والاندماج بين الشركات العالمية على التوالي.⁽⁰⁵⁾ إذ يؤدي التقدم التكنولوجي في انتشار البطالة إثر الاستعانة بالآلة بدل الإنسان مع استبعادها للمشروعات كثيفة العمالة، أما الاندماج بين الشركات العالمية تستخدم فيها التكنولوجية المتطورة ، كما أنها تستغني عن عدد كبير من العاملين بها ، بهدف تخفيض النفقات وزيادة الأرباح، مما يساعد ذلك على زيادة معدل البطالة في هذه الدول.
- ب - أسباب البطالة في الدول العربية.** يختلف الوضع بالنسبة للدول العربية، إذ تعدد الأسباب عما رأيناها سابقا، فيمكن ربط الأسباب بالأمور التالية:
- 1- أسباب داخلية:** مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وتتمثل في الآتي:
- سوء التخطيط في توجيه التنمية والاستثمار إلى المجالات المناسبة؛
 - تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق خفض حجم الاستثمارات الحكومية الذي أدى بدوره إلى تقلص استيعاب الأيدي العاملة؛
 - النمو الديموغرافي المرتفع في الدول العربية والكثافة السكانية الغير منتظمة والهجرة من الأرياف إلى المدن التي نجم عنها ترك الأعمال في الأرياف وزيادة البطالة في المدن؛
 - عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية والمهنية مع متطلبات سوق العمل ، وعدم إقبالهم على العمل المهني بسبب نظرة الكثيرين في المجتمع إليه باعتباره من الأعمال الدنيا، بالإضافة إلى ضعف الشعور بقيمة العمل؛
 - عدم استعداد الشباب العربي لممارسة العديد من الأعمال المهنية والحرفية التي هي دون الأعمال المكتبية والإدارية في الترتيب الوظيفي؛
 - خصوصية القطاع العام في الدول العربية أدى إلى تسريح عدد هائل من العمالة الموظفة في هذا القطاع؛
 - تجميد رؤوس الأموال العربية في البنوك العالمية لدى الدول الغربية أدى إلى عدم القيام بمشاريع استثمارية وطنية تستقطب العمالة وتحقق التنمية داخل الوطن العربي؛
 - تراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدر القوانين المحفزة على الاستثمار مما لم يسمح بتوليد فرص عمل بالقدر الكافي، إضافة إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة؛

- خفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم و الصحة والإسكان إلى خفض في طلب الحكومة للعمالة المشتغلة بهذه الخدمات؛
- الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية التي لا تسمح بالقيام بالاستثمارات وجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- 2- أسباب خارجية : وهي أسباب مرتبطة بالتعاملات والعلاقات مع الخارج وتتمثل في الآتي:
- انفتاح سوق العمل العربي أمام العمالة الوافدة من كل دول العالم خاصة العمالة الآسيوية حيث أشارت الإحصائيات التي تصدرها منظمة العمل العربية إلى أن حجم تلك العمالة تزيد عن 09 ملايين عامل أجنبي في المنطقة العربية ومنطقة الخليج خاصة (06)؛
- عدم وجود خطة (برنامج) عمل عربية موحدة لتنظيم سوق العمل العربي بما يحقق مصالح المواطن العربي؛
- الخلافات السياسية بين العديد من الأقطار العربية ساهمت في انتشار ظاهرة البطالة في مقابل إعطاء الأولوية للعمالة الأجنبية الوافدة وهو ما حدث خاصة في حرب الخليج الأولى؛
- الارتفاع الذي حدث في أسعار وارداتها من السلع الغذائية والوسيطية والإنتاجية وتدهور أسعار صادراتها من المواد الخام (القطن ، الفوسفات ، الحمضيات ..) ، مع تقلبات أسعار الصرف للعمالات الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية والركود الاقتصادي (07)؛
- تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول العربية وهذا ناتج عن الإفراط في الاستدانة الخارجية وخاصة الديون قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة ، أدى إلى ارتفاع خدمة الدين ، مما دفعها لطلب إعادة جدولة ديونها، وبالتالي تنفيذها لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، التي نتج عنها غلق العديد من المؤسسات وتسريح العمال؛
- تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية أدى إلى تعريض الصناعة المحلية إلى منافسة غير متكافئة ، لم تستطع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة مما نتج عنه إغلاق وإفلاس كثير من المؤسسات الصناعية وتسريح عمالها (08).
- هذه الأسباب السابقة يمكن تصنيفها إلى:
- أسباب متعلقة بالسلطة أو الحكومة: تحمل الحكومة على عاتقها المسؤولية الكبرى في تضخم ملف البطالة وتعطله للأسباب التالية:
- عدم جدية الحكومات في ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي الشامل والمتكامل بوصفه حلا جذريا لغالبية المشاكل العالقة لاسيما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ذلك أن إصلاحه يتطلب قرارا فوقيا صادقا يمس الجانب التعليمي والجانب الاقتصادي و التشريعي؛
- إن من أهم أسباب البطالة كون مخرجات التعليم لا تخدم سوق العمل، وأن معظم الدول العربية لم تستطع التكيف مع التوجه العالمي لربط التعليم بسوق العمل والاستفادة من البحث العلمي في تطوير هياكل الإنتاج العربية حيث يصل حجم الإنفاق العربي 0.24% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحوث العلمية؛(09)
- ارتفاع معدل نمو العمالة العربية، مقابل انخفاض نمو الناتج الوطني، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنويا، بينما نمو الناتج الوطني الإجمالي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الدول العربية إلى الركود، وأحيانا سالبا، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والديون فيها؛(10)
- استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج العربية النفطية، حيث وصل عدد الأجانب العاملين في الدول العربية إلى 8.8 ملايين عام 2000 بعدما كان 2.5 مليون عام 1983(11)، ويؤدي تدفق العمالة الأجنبية إلى تفشي البطالة بين الشباب العربي، لأن هناك علاقة بين زيادة عدد العمالة الأجنبية وانخفاض الأجور للمواطن العربي.

أسباب متعلقة بالمواطن العربي: نحمل المواطن العربي جزءا من المسؤولية فيما يتعلق بالبطالة، راجع ذلك إلى ما يلي:

- يجهل احتياجات السوق، وجدير به أن يتعرف عليها وأن يخطط لمستقبله بناء على وعي مسبق وسؤال دقيق، وما البطالة الجامعية في تخصصات معينة إلا ناتج من نواتج الجهل باحتياجات السوق؛
 - بعض الطلبة والطالبات ونتيجة لأسباب كثيرة يتسربون من مدارسهم قبل إتمام التعليم الأساسي، وذلك يخلق لحكومات الدول العربية وأرباب العمل عذرا في رفضهم لعدم امتلاكهم المهارات والكفاءات الدنيا للعمل في عصر يتطلب الجودة؛
 - انعدام الوعي بتغيير قيم العمل يجعل البعض ملحا على أعمال خاصة ورفض البعض القطاعات كأن يكون المطلب عملا حكوميا فقط، وأن يكون العمل مريحا فحسب كحارس أو ما أشبه هذا الإصرار يولد عجزا عن إيجاد فرص العمل المطلوبة؛
 - النمو السكاني: إذ يعتبر من أهم العوامل المسببة للبطالة، خاصة عند الدول العربية بحكم اعتقادهم أن الإسلام يحرم تحديد النسل؛⁽¹²⁾
 - خروج المرأة إلى مجال العمل⁽¹³⁾، وقد أثرت هذه القضية جدال واسع على مستوى الوطن العربي، إذ يحرم خروج المرأة إلى العمل عند بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها، إلا أن هناك نوع من التحرر للمرأة في جل الدول العربية؛
 - الهجرة إلى الخارج⁽¹⁴⁾، تعرضت البلدان العربية لتيارين من الهجرة الدولية كانا سببا في تفشي البطالة بها، توجه التيار الأول إلى البلدان العربية النفطية، وكان في جوهره هجرة مؤقتة للعمل، أما التيار الثاني فقد توجه إلى البلدان الغربية المتقدمة، وزادت فيه نسبة الاستيطان في بلدان الاستقبال، بين عامي 1998 و 2000 غادر أكثر من 15000 طبيب عربي إلى الخارج؛⁽¹⁵⁾
- أسباب متعلقة القطاع الخاص:** يقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية كبرى، لأنه من أهم عنصر يساهم بدور كبير في التنمية والقادر على خلق المزيد من فرص العمل، إلا أنه يساهم بدور كبير في إبقاء مشكلة البطالة في الدول العربية، حيث أنه:
- ينظر إلى ربحية فقط في إدارة أعماله دون النظر إلى واجباته تجاه وطنه ومجتمعه؛
 - يفضل معظم أرباب العمل في هذا القطاع العامل الأجنبي على المواطن المحلي لتدني راتبه وإمكانية فرض الشروط المجحفة بحقه، خاصة إذا كانت إقامته غير شرعي؛
 - تركيز القطاع الخاص في نشاطه على التجارة والخدمات وتقليصه للمشاريع الصناعية التي يمكنها أن تستوعب أعدادا كبيرة من العاملين؛
 - بعض أرباب العمل يفضلون تشغيل صغار السن لعدم احتياجهم و تخفيض الأجور مما يعظم الربح عندهم؛⁽¹⁶⁾
- كل هذه الأسباب السابقة الذكر أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية إلى نسب عالية حيث أن التقرير العربي الموحد لعام 1994 قدر معدل البطالة في الدول العربية حوالي 10% وان قوة العمل العربية بلغ عددها في تلك السنة 67.5 مليون عامل منها 6.8 مليون عاطل . أما منظمة العمل العربية فقد قدرت معدل البطالة على مستوى جميع الدول العربية ب15% من قوة العمل العربية أي وجود ما يزيد عن 10 ملايين عامل عربي عاطل.⁽¹⁷⁾
- وتشير إحصائيات مجلس الوحدة العربية لسنة 2004 أن نسبة البطالة في العالم العربي ما بين 15% و 20% من القوة العاملة المتوفرة مما يعني وجود 22 مليون عاطل عربي 60% منهم شباب وقابلين للزيادة بنسبة 3% سنويا.⁽¹⁸⁾
- ثالثا: معايير قياس البطالة في الدول العربية:** أن التغيرات العادية التي تحدث في وسائل الإنتاج والقوى العاملة لا بد أن تحدث قليلا من البطالة، حتى ولو كان الاقتصاد الوطني في حالة رواج وازدهار⁽¹⁹⁾. وأن معدل البطالة قد يمثل مشكلة من الناحية الاقتصادية، ولكن هذا

القدر من البطالة يمكن أن يخلق بعض المشاكل الاجتماعية، خصوصا إذا طالت فترة بطالة مجموعة من العمال. توجد طريقتين لحساب نسبة البطالة، والتي يتباين استخدامها بين مجتمع وآخر، وهذتين الطريقتين هما: (20)

أ - التعدادات العامة للسكان والإسكان.

يمكن أن نستفيد من تعداد السكان لمعرفة عدد القوة العاملة، أي جميع القادرين والراغبين في العمل، باستبعاد الأطفال دون سن 15 سنة، وكبار السن، والمتقاعدين والعاجزين، وبذلك تقاس البطالة كمعدل للعمال العاطلين نسبة للسكان في بلاد معينة.

ب- بحوث القوى العاملة بالعيينة.

والتي تصدرها وزارة العمل للدول العربية، والجهاز المركزي للإحصاء، حيث تحسب نسبة البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

فتمدد نسبة البطالة في دولة عربية ما، كما يلي:

تحديد حجم البطالة، إجمالي قوة العمل ثم حساب نسبة البطالة.

فنقصد بحجم البطالة بمجموع من تنطبق عليهم ثلاثة شروط وهي: أن يكون قادرا على العمل، ويبحث عن فرصة العمل، ولا يجدها. أما قوة العمل فنقصد به مجموع السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 65، ويحذف منها الطلبة والزاهدون في العمل لوجود مصدر دخل لهم، ولا يرغبون في العمل، وربات البيوت اللاتي تطلق عليهن العمالة غير مدفوعة الأجر.

رابعاً : الآثار الاقتصادية للبطالة على الوطن العربي :

إن هذه النسب المرتفعة للبطالة نتج عنها آثار اقتصادية سلبية أثرت على المسار التنموي لهذه الدول تمثلت فيما يلي:

1 - يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقدرة على العمل والإنتاج؛ (21)

2 - تعتبر البطالة هدر للطاقة الاقتصادية البشرية والتفريط في مورد عنصر العمل التي تصرف الدولة مبالغ مالية هامة لتعليمه وتكوينه وتأهيله ؛

3 - من الآثار الاقتصادية للبطالة كذلك أن الفرد بعد تكملة دراسته وعدم وجود عمل يتناسب مع دراسته أو مؤهله الذي استغرق وقتا طويلا حتى ناله يكون أمام حالتين إن يبقى عاطلا وإما أن يقبل عمل في أي مجال كلا الحالتين تؤدي إلى عدم استفادة المجتمع من تعليمه أو تأهيله ، بالإضافة إلى قصور مهارته الذي اعد فعلا لمزاوتها نتيجة اعدم استعمالها في تخصصه؛

4 - تناقص القوة الادخارية للمجتمع، وارتفاع معدلات التضخم فهناك العديد من الدراسات التي توجد علاقة موجبة بين البطالة والتضخم؛

5 - إن ارتفاع معدا نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الناتج الوطني للدول العربية أو ركوده أحيانا يكلف الدولة نفقات إضافية نتيجة زيادة الاستهلاك لهذه القوة العاملة المعطلة وعدم استغلالها في القوى الإنتاجية.

6 - من الآثار الاقتصادية للبطالة على الدول العربية كذلك انخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي يقدمها الفرد وهبوط مستوى الأداء وبطئه إلى جانب ارتفاع معدل العيابات وانخفاض الإنتاجية (22).

خامساً : الآثار الاجتماعية للبطالة على الوطن العربي : تؤثر البطالة على البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يتطلب لسلامته وتكامله جانب من الأمن والصحة العامة والاستقرار الاجتماعي والرفاهية ، إلا أن البطالة تؤثر سلبيا على هذه الجوانب وهو ما نتناوله فيما يلي:

- 1 - البطالة تؤثر على جانب الصحة العامة من خلال التأثير على الصحة النفسية والصحة الجسمية ، وذلك أن البطالة تحد قدرات الفرد واستعداداته مما تجعله يشعر بالعجز وعدم الكفاءة ويكون في توتر نفسي دائم؛
 - 2 - العمل يدعم ويعزز الوظائف التالية للفرد :- تنظيم وجدولة الوقت ،- تحقيق الذات المكانة والهوية، - اللقاء الاتصال الاجتماعي ، - المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة ، - أداء وممارسة أنشطة معتادة ، لذا فان حالة البطالة والتعطل تفقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار انه ليس هناك ما يدفعه ، أو يتطلب منه القيام بهذا الأمر، مما يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة وعدم توافقه وتفاعله مع المجتمع؛⁽²³⁾
 - 3 - البطالة تشعر الفرد بحالة اليأس والعجز وعد الرضا عن حياته؛
 - 4 - البطالة تؤدي إلى الاكتئاب ، حيث تظهر هذه الحالة بنسب اكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين ، كما تؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات وتجعل الفرد العاطل يبحث عن وسائل بديلة للخروج من الواقع المؤلم مما يدفعه لتناول المخدرات والمشروبات الكحولية أو الانتحار؛
 - 5 - البطالة تؤدي إلى تدني اعتبار الذات ، ففي حالة شغل الفرد منصب عمل فانه يحس بالمسؤولية وانتماءه إلى مؤسسة عمل رسمية تعزز وتدعم اعتبار الذات لديه ، وعلى العكس فان البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة العجز وعدم الرضا ، مما ينتج عنه حالة الشعور بتدني الذات وعدم الارتباط والانتماء للمجتمع؛
- المتصفح لهذه النسب يدرك جيدا مدى الخطر الذي يحدق بالدول العربية، وكيف يؤثر على استقرارها 60 % من تلك النسب هم شباب دون 25 سنة.⁽²⁴⁾
- يشير التقرير بأن الجزائر تملك أكبر نسبة البطالة والمقدرة بـ 29.9% وهذا راجع للأوضاع التي كانت تعيشها البلاد، مما يعزف عنها المستثمرون الأجانب، إذ أنها تنتمي إلى خانة الدول التي لها مخاطرة أكبر، مما يجعل فرص توفير العمل أمر مستحيل، وتطبيقها لمخطط التثبيت الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي سنة 1994، مما يجبرها على تسريح أكبر قدر ممكن من العمال لبعض المؤسسات، والتي خصصتها بعدما طهرت ماليا؛
 - تتفاقم مشكلة البطالة أكثر في فلسطين والعراق، حيث يقدر باحثون أن نسبة الشباب العاطلين عن العمل تصل إلى ذروتها، راجع ذلك إلى أسباب إستراتيجية، لعدم وجود بيئة استثمارية مناسبة لخلق فرص عمل جديدة، لواقع الاحتلال فيها؛
 - في موريتانيا والتي تعتمد على موردها المائي في تنمية اقتصادها، تقلصت فرص العمل فيها تبقى نسبتها عالية بنظر إلى كثافة سكانها، واعتماد جل شبابها على الهجرة إلى أوروبا باعتبارها بوابة للهجرة غير الشرعية؛
 - وفي الدول التالية (ليبيا ، السودان ، الصومال) هي الدول غير مستقرة أمنيا لاحتوائها على الحروب الأهلية، و منها التي هي تحت طائلة الحصار المفروض عليها من طرف الدول الغربية، فتتعدم فيها فرص العمل؛
 - اليمن، المغرب و تونس يفضل أبنائها إلى الهجرة للدول الخليج وخاصة الدول النفطية أين تكون ظروف العمل مناسبة لهم، أما باقي الدول بدأت نسب البطالة فيها تنتشر لأسباب نعرفها لاحقا، في النقطة الموالية؛
- على الدول العربية أن تتدارك و تضع إستراتيجية التشغيل، لإيجاد فرص عمل يقدر بـ 80 مليون منصب شغل من الآن إلى سنة 2020،⁽²⁵⁾ ، لأن سيصل عدد العاطلين إلى 100 مليون عاطل سنة 2025.⁽²⁶⁾

خلاصة:

إن واقع البطالة في الدول العربية ينذر بخطر محقق ومستمر، إذ لا تعد هناك دولة محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات خاصة في دول الخليج العربي، حيث نجد أن

نسب البطالة بها معتبرة وتتفاقم أكثر في الدول العربية غير المستقرة أمنياً واقتصادياً، إذ نجد درجة المخاطرة فيها مرتفع مما يجعل الدول المتقدمة تعزف عن الاستثمار فيها، وبالتالي خلق فرص جديدة للعمل تتفلس بل تنعدم أحياناً، ونذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر العراق، فلسطين، الصومال... الخ. على الدول العربية أن تتدارك وتضع إستراتيجية التشغيل، لإيجاد فرص عمل لـ 80 مليون منصب شغل من الآن إلى سنة 2020، لأن عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية في تزايد مستمر ويمكن أن يصل إلى 100 مليون عاطل سنة 2025 حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2005.

يمكن حصر الأسباب المساعدة في تفشي البطالة عند الدول العربية، في أسباب تتعلق بالحكومات من جهة، وأسباب أخرى تتعلق بالمواطن العربي والقطاع الخاص من جهة أخرى، فعلى الدول العربية أن تدرس هذه الأسباب وتسعى جاهدة لإيجاد حلول مستعجلة ودائمة لمعالجة هذه الظاهرة، فلا تكفي الحلول المؤقتة والمتمثلة في إنشاء مراكز تشغيل الشباب وتعاقدهم مع أرباب العمل بصفة مؤقتة، حلولاً ناجحة ودائمة، بل الاستقرار النفسي والاجتماعي يبقى مهدد لدى المواطن العربي. من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لا بد من تشغيل جميع المواد تشغيلاً كاملاً، وعنصر العمل هو من أهم العناصر في العملية الإنتاجية، فالتوظيف الكامل والفعال للموارد البشرية يعتبر هدفاً لا غنى عنه من أهداف أي دولة، لأن أي معدلاً للنمو ليس مهماً في الحدود التي يسهم فيها في تحقيق التوظيف الكامل وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش والإحالات:

- 01 - زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداومة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2003، ص 75.
- 02- CENAP ; la démographie Algérienne face aux grande questions de société , F.N.U.A.P (Fonds des Nation Unies pour la Population),ALGER, mai 1999, p 57.
- 03 - محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة(أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن الوطني في ظل الجات، العولمة ، تحديات الإصلاح الاقتصادي)، منشأة المعارف الإسكندرية، سنة 2003، ص 01.
- 04 - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر ، ط 01، الأردن ، سنة 2000، ص 145 .
- 05 - محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.
- 06 - ج. دن ورسك، البطالة (مشكلة سياسية اقتصادية)- ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعبية، دار الكتب الوطنية ، ط 01 ، بنغازي سنة 1997، ص 106
- 07 - أحمد حسين الرفاعي ، خالد واصف الوزفي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 02، دار وائل للنشر، عمان، سنة 1997، ص 252.
- 08 - مصطفى سليمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط 01، عمان 2000، ص 240.
- 09 - البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى ، العدد 00، السداسي الثاني 2004، ص 149.
- 10 - أحمد الجويلي، 22 مليون شخص حجم البطالة بالعالم العربي(على الخط)، www.islammemo.cc، بتاريخ 2006/01/26، وتاريخ التحميل 2006/03/20، ص 02.
- 11 - محمد شعبان، موقوتة العاطلون العرب، قنابل(على الخط)، www.islamonline.net، بتاريخ 2001/04/10، وتاريخ التحميل 2006/03/20، ص 01.
- 12 - نفس المرجع سابق الذكر، ص 03.

- 13 - أحمد حويتي، عبد المنعم بدر، دمباثير نوديالو، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض، سنة 1998، ص 93.
- 14 - نفس المرجع سابق الذكر، ص 122.
- 15 - تقرير التنمية الإنسانية العربية، لسنة 2003، ص ص 142-143.
- 16 - أحمد حويتي الآخرون، مرجع سابق، ص 115.
- 17 - أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزفي، مرجع سابق، ص 252.
- 18 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 78.
- 19 - أحمد الليثي، البطالة في العالم العربي، أسباب وتحديات، (على الخط)-www.jobs.gate.com، بتاريخ 2006/01/26 وتاريخ التحميل 2006/03/18.
- 20 - محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص 07.
- 21 - فيصل بعطوط، البطالة أكبر مشكلة تواجه العالم العربي، (على الخط)-www.mowaten.org، بتاريخ 2005/04/05 التحميل 2006/03/18. ص 01.
- 22 - إبراهيم قويدر، البطالة في العالم العربي، (على الخط)-www.aljazeera.net، بتاريخ 2006/01/29، وتاريخ التحميل 2006/03/18.
- 23 - أحمد الجويلي، 22 مليون شخص حجم البطالة بالعالم العربي(على الخط)، www.islammemo.cc، بتاريخ 2006/01/26، وتاريخ التحميل 2006/03/20. ص 01.
- 24 - فيصل بعطوط، مرجع سابق، ص 02.
- 25 - عبد الحميد سليمان، البطالة، وعقبات التنمية، (على الخط)-www.alwehda.gov، بتاريخ 2005/06/21، وتاريخ التحميل 2006/03/20، ص 01.
- 26 - أحمد الجويلي، مرجع سابق. ص 02.
- 26- محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص 05.